

من وزير الاقتصاد والمالية

إلى

الموضوع: حول الإعفاء من المعلوم على الأراضي غير المبنية
المرجع: مكتوبك بتاريخ 10 أفريل 2014

وبعد،

لقد أهدت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنك تملكين عقارا كاننا يحتوي على عقارين مبنين وأرض غير مبنية تابعة له وتقوم مساحته الجمالية 1000 م² وأن بلدية طابنتك بدفع المعلوم على الأراضي غير المبنية بعنوان الأرض غير المبنية باعتبارها حديقة. غير أنك تمسكت بالإعفاء المنصوص عليه بالمطمة الثالثة من الفصل 32 من مجلة الجباية المحلية باعتبارها أرضا غير مبنية مسيجة ومشجرة تابعة لبناية وطلبت مدك بتوضيحات في الغرض.

جوابا، يشرفني إعلامك أنه طبقا لأحكام الفصل 30 من مجلة الجباية المحلية تخضع الأراضي غير المبنية الكائنة بالمناطق الراجعة بالنظر للجماعات المحلية لمعلوم سنوي يسمّى "المعلوم على الأراضي غير المبنية". وطبقا لأحكام الفصل 32 من نفس المجلة تعفى من المعلوم المذكور خاصة:

- الأراضي غير المبنية المسيجة والتابعة للبناءات الفردية والمستعملة كحدائق لهذه البناءات وذلك في حدود 1000 م² بما في ذلك مساحة البناية،

- الأراضي غير المبنية المسيجة والمشجرة والتابعة للبناءات وذلك مهما كانت المساحة المشجرة مع العلم وأن عبارة "الأراضي المشجرة" تعني الأراضي التي تحتوي على أشجار أو نباتات تستوجب عناية من قبل مالكيها.

وعلى هذا الأساس، وبالنسبة إلى الحالة الخاصة فإن البلدية مطالبة بمعاينة الأرض غير المبنية موضوع مكتوبك لتحديد ما إذا كانت الأرض مستعملة كحديقة أو أنها أرض مشجرة ومسيجة.

هذا وإذا تبين إثر المعاينة أن الأرض المذكورة تستعمل كحديقة فإنها تعفى من دفع المعلوم على الأراضي غير المبنية في حدود 1000 م² بما في ذلك مساحة البنائيتين ويخضع ما تبقى للمعلوم على الأراضي غير المبنية. كما يمكن لبلدية أريانة مطابقتك بالمعلوم بعنوان سنة 2014 والسنوات 2013 و2012 و2011 إذا لم يتم توظيف المعلوم بعنوان السنوات المذكورة وذلك طبقاً لأحكام الفصل 27 من مجلة الجباية المحلية.

أما إذا أثبتت المعاينة الميدانية أن الأرض غير المبنية مسيجة وتحتوي على أشجار تتطلب عناية فإن الأرض تكون معفاة من المعلوم.

غير أنه في صورة قيامك بتغيير صبغة الأرض تبعاً لحصولك على قرار مصادقة على التقسيم أو على رخصة بناء فإن الأرض المذكورة تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية ابتداءً من تاريخ تغيير صبغتها.

وتقبلي، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي